

دورة كيف تؤلف كتابًا؟
الرياض ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م.
محمد بن عبدالله الفريح

توصيات

حول العلاقة بين المؤلف والناشر



توطئة

- تمرصناعة النشرالعربي اليوم بتحديات عدة، تتطلب تفكيراً إستراتيجياً ينهض بهذه الصناعة التي باتت تعد مفتاحاً لتأسيس مجتمع المعرفة وبناء الاقتصاد المعرفي. ومن المؤكد أن هنالك إستحقاقات عدة تقع على جميع الأطراف في هذه الصناعة، بما في ذلك مراعاة المستجدات، كالنشر الإلكتروني والطباعة بحسب الطلب والطباعة المتزامنة وضرورة تغذية المحتوى العربي في الشبكة (الإنترنت)، فضلاً عن الوفاء بمتطلبات الجودة للمضمون والنتاج والإبداع في الصف والإخراج، بجانب تأمين الأطر القانونية والآليات العملية اللازمة للقضاء على عمليات السرقة والقرصنة بجميع أشكالها، وتأمين جميع الحقوق الفكرية والمالية للأطراف ذات العلاقة.
- وتعد العلاقة بين المؤلف والناشر ضمن أهم المسائل التي تحتاج إلى ضبط قانوني دقيق وهندسة إجرائية فائقة، بما يجعلها داعمة لصناعة النشر ومعينة على تجويد النتاج العربي، وبخاصة أنها تمثل "العلاقة الإستراتيجية" الأكثر محورية في صناعة النشر، فالمؤلف هو من يصنع النص المكتوب بإبداعه وذخيرته العلمية، والناشر هو من يحيله إلى نتاج مقروء بإمكانياته وخبراته وتصاميمه المبتكرة.



- ومن هنا، فقد توجّهت "التوصية حول العلاقة بين المؤلف والناشر" إلى إبراز بعض الأبعاد الرئيسة في تلك العلاقة، لتكون "وثيقة عربية" تحمل في طياتها بعض مفاتيح تحسين جودة النشر وفق منظور إستراتيجي يراعي "عوامل النجاح الحاكمة" في هذه الصناعة، بل تطمح هذه الوثيقة أن تكون خطة أولية لتأسيس "ميثاق شرف في صناعة النشر" يلتزم به المؤلفون (بمن فيهم المترجمون والمحققون والمعلقون والمراجعون) والناشرون بمختلف تخصصاتهم وتنوع أحجامهم، وصولاً لما يغذّ بنا السير نحو المجتمع المعرفي.
- تتضمن هذه التوصية حزمة من الحقوق والواجبات المنتظر الوفاء بها من قبل المؤلفين والناشرين لتأطير العلاقة بين المؤلف والناشر، ووضع معايير وقواعد مهنية وفق الممارسات الفضلى في صناعة النشر في سياق يؤمن بأن العلاقة بين الأطراف هي علاقة تكاملية، وليست علاقة تضاد، وأن المنتج يكسب قوته ورواجه من تضامن أطراف العلاقة في خدمته، إنتاجاً وعرضاً وتسويقاً وحماية، ونحو ذلك. وقد تم التركيز على أهم عشر نقاط لدى طرفي العلاقة، وذلك كما يأتي:



أولاً

فيما يخص المؤلف



(1)

أن يوفر الناشر عقداً متكاملاً، يوضح فيه كل تفاصيل العلاقة الفنية والمالية والإدارية لموضوع العقد، وكذلك المدد والنسب الخاصة بالانتفاع من المنتج الفكري وبقية الشروط ذات العلاقة.



(2)

تفعيل استخدام وكيل حقوق أدبية أو ممثل قانوني عند توقيع العقد، ومراجعة الشروط الخاصة بالانتفاع والنسب وطرق السداد.



(3)

ضرورة النص في العقد على التسجيل القانوني للمنتج الفكري باسم المؤلف كاملاً، والحصول على رقم إيداع وطني، والرقم الدولي المعياري المعرف للكتاب ISBN، مع تزويد المؤلف بنسخة من شهادة التسجيل والإيداع القانوني.



(4)

تحديد جهات التقاضي في العقد في حال نشوب خلاف بين أطراف العلاقة التعاقدية، ويفضل أن تكون في بلد المؤلف.



(5)

وجود مخالصة نهائية بين أطراف العلاقة التعاقدية في استغلال المنتج وتسويقه وترويجه يلتزم الجميع باحترامها والعمل بها ابتداءً من التوقيع عليها، ويشمل ذلك التوقف عن استغلال المنتج بأي طريقة من طرق الاستغلال، ويجب تزويد المؤلف بالنسخ الإلكترونية كاملة وبكل الصيغ للمنتج الذي أبدعه، ويعد هذا حقاً من حقوقه المشروعة التي يجب أن ينص عليها صراحة في العقد.



(6)

وجود محددات دقيقة لطرق انتفاع المؤلف من المنتج، مع تحديد نسبته العادلـة؛ بمراعـاة: نوعيـة المنـتج، وطريقـة إنتاجـه، وحجـم التغطيـة الجغرافيـة للتوزيـع، والترجمـة إلـى اللغـات الأخـرى، والإنتـاج بـالطرق المختلفـة كالصـيغة الإلكترونيـة والتفاعليـة، والصـوتية، والاختصـار كالإنتاج على شكل خرائط ذهنية، وغيرها من طرق الإنتاج المختلفة.



(7)

الالتزام التام بالأمانة العلمية، بما في ذلك مراعاة الإحالات المرجعية الدقيقة، ونسب الاقتباس، والاستشهاد والنقل من المصادر الأخرى، بما في ذلك الصور، والجداول، والخرائط، والرسوم المختلفة، والأشكال، وغيرها من وسائل التوضيح، حيث يجب على المؤلف الالتزام بالحقوق الفكرية تجاهها، ولو اقتضى الأمر الحصول على ترخيص أو إذن باستخدامها أو شرائها من الجهة صاحبة الحق.



(8)

ضـرورة اسـتخدام المؤلـف للبـرامج والأنظمـة الأصـلية (غيـر المقرصنة) في نتاجه، مـع التـزام الناشر بـذلك، حمايـة لحقوقـه وحقوق الآخرين.



(9)

ضـرورة قيـام الناشـر بعمليـات المراجعـة والتـدقيق اللغـوي الـدقيق؛ بمـا يضـمن سـلامة النتـاج مـن الأخطـاء، مـع ضـرورة مراجعة المؤلف لنتاجه واعتماده له بشكل رسمي قبل الـدخول في عمليات الطباعة.



(10)

أن يضطلع الناشر بواجبه المهني، وأن يمارس أعلى درجات الابتكارية إزاء عمليات الإخراج والصف والعرض والتصميم للمحتوى والغلاف، بما يسهم في تسويق الكتاب وارتفاع مستويات المقروئية ورضا الجمهور.



(11)

أن تكون جميع التعاملات بين أطراف العلاقة مكتوبة وموثقة بوسائل التواصل المعتمدة بشكل قانوني، والابتعاد عن التعامل على أساس شخصي في طريقة التواصل، بما في ذلك استلام الحقوق، وتقارير المبيعات، والاستفسار عن مراحل الإنتاج المختلفة، وغيرها من التعاملات مما يوثق التعامل بين أطراف العلاقة.



ثانياً

فيما يتعلق بالناشر



(1)

وضع وتنفيذ عقد شامل يحفظ الحقوق الفكرية والمالية كاملة غير منقوصة للمؤلف، مع وجوب مراعاة جميع المسائل ذات العلاقة بنشر النتاج وتوزيعه وتسويقه، بما في ذلك: تزويد المؤلف بتقارير سنوية شاملة عن نتاجه، وتحديد طرق التوزيع للمنتج النهائي وأساليب تسويقه والترويج له، وحفظ حقوق ورثة المؤلف في حالة الوفاة، إذ يحلون محله في العلاقة التعاقدية.



(2)

تطبيق الأنظمة والقوانين الخاصة بالقرصنة والتزوير والتصوير، وتكاتف وتضامن جميع أطراف العلاقة للالتزام بها، ووضع قائمة سوداء بالمزورين من قبل الناشر، مع التوصية بتأسيس قواعد بيانات عربية موحدة لهذا الغرض.



(3)

يجب على الناشر حماية منتجاته وحماية المؤلفين من عمليات القرصنة بمختلف أشكالها عبر الآليات القانونية، ويمكنه مبدئيّاً تفعيل العلاقة مع الاتحاد العربي لمكافحة القرصنة بوصفه نواة لحماية حقوقه بوصفه ناشراً.



(4)

الالتزام بقواعد النشر المهنية المتعارف عليها، وتشمل: احترام المواصفات القياسية في الإنتاج، كنوع الورق، وحجم الكتاب، وأنواع الخطوط المستخدمة، والتسجيل الرسمي بالمكتبة الوطنية، والحصول على الإذن بالتداول في الدول التي تطلب ذلك، وتوثيق الإنتاج الفكري لدى الجهات المعنية في كل بلد.



(5)

التخلي عن التسويق والدعاية والإعلان بالطرق التقليديـة التـي لـم تعد تجـدي نفعـاً فـي سـياق الثـورة المعرفيـة والتقنيـة، مـع وجـوب توسـل الناشـر بوسـائل الإعـلان الجديـدة، وتبنـي أفكـار مبتكرة في التسويق.



(6)

العمل على دعم وتشجيع الطباعة بحسب الطلب، إذ تعدّ هذه الصناعة معدومة في المنطقة العربية؛ لعدم وجود استثمار في هذا المجال الذي يسهم في تجاوز كثير من العقبات الراهنة للنشر العربي، بجانب تفعيل الطباعة المتزامنة، التي يمكن أن تحد من معوقات النقل والترخيص والفسح والقرصنة.



(7)

قيام الناشر بجميع العمليات التي تضمن أعلى مستويات الجودة في النتاج، إن في المضمون أو في الشكل، وفق أفضل المعايير المهنية والممارسات الفضلى في صناعة النشر.



(8)

تطبيق مبدأ الشفافية والصدق والأمانة ووضوح المعلومة للقارئ فيما يتعلق بإعادة طباعة الكتب وبرقم الطبعة وكمية الطباعة لكل منتج على حدة تدرج ضمن صفحة الحقوق الخاصة بالكتاب، وذلك بالتفريق بينها وبين الطبعات الجديدة (المزيدة والمنقّحة)..



(9)

ضمان إدراج البيانات الأساسية للكتاب في قواعد البيانات الخاصة بالكتب العربية؛ لضمان الترويج للمنتج بشكل مهني عالي المستوى. ويدخل في ذلك قواعد البينات التجارية والأكاديمية وغير الهادفة للربح، وذلك بغرض ضمان وصول البيانات لأكبر شريحة من المستفيدين.



(10)

ضمان تقديم المنتج بسعر تنافسي عادل يخدم مصلحة المؤلف والناشر معاً، ويتم التسعير على أساس مهنية دقيقة، تراعي تكاليف الإنتاج ونسبة الحقوق والتكاليف غير المباشرة الداخلة في عملية الإنتاج.



خاتمة

يجب على الناشرين والمؤلفين أن يدركوا أنهم شركاء في صناعة منصة الانطلاق صوب المجتمع المعرفي، وأن تجويد أطر العلاقة التعاقدية وقنوات التعاون فيما بينهم سيعين على تحسين النتاج العربي، نوعياً وكمياً، وكل ذلك يعد مقوماً رئيساً لامتلاك العرب شفرات النهضة والتحضر، في زمن تقاس فيه القوة بما تمتلكه المجتمعات والحكومات من قدرة على ابتكار المعرفة وتشكيلها وإدارتها لتعظيم الانتفاع منها وفق منظور تنموي إستراتيجي.



توصية عملية للزملاء

تصميم موقع مبسط يحتوي على بنود التوصية باللغتين العربية والإنجليزية، وتتاح فيه الفرصة لمدة معينة لأخذ رأي الجميع دون استثناء، ومحاولة الاستفادة من تجاربهم وخبراتهم وإضافاتهم المختلفة، بحيث يتم الإعلان النهائي للتوصية خلال ستة أشهر من تاريخ الإعلان المبدئي، وذلك بعد إضافة ما يتم اقتراحه من قبل العاملين في هذا المجال.



للتواصل:

عبدالله بن عبدالرحمن البريدي
beraidi2@yahoo.com
abriedy@qu.edu.sa

محمد بن عبدالله الفريح
abo.ayaad@gmail.com
malfriah@obeikan.com.sa
@malfriah